

اعادة تصميم البلاد.

الشغل ، المعرفة ، الحقوق ، الحرية.

1- لما انعقد المؤتمر الرابع عشر لتشي جي أل Cgil كان وضع البلاد (الاقتصاد، الشغل والتشغيل) محفوفًا بالصعوبات والمشاكل ولكن كانت به كذلك فرص وكان من الواجب اغتنامها. بعد أربعة سنوات ، تحوّل الوضع الى أزمة عميقة : فيطاليا اليوم بلد متلاشي، أكثر انقسامًا وأقلّ أمانًا. انه مريض اوروبا الكبير.

مؤتمر تشي جي أل Cgil الخامس عشر يريد مبدئيًا مواجهة خطورة وعمق أزمة البلاد لطرح اقتراح وتحديد مشروع لإعادة بنائه وإعادة التّهوض به حضريًا ومعنويًا إنطلاقًا من مركزية قيمة الشغل كخيار بديل لمركزية السوق.

العولمة ودور اوروبا

2- إن مثل هذا الإقتراح وبمثل هذه الأهمية سوف لا تكتب له حياة طويلة إذا لم تسد – على المستوى الاوروبي وبشكل شامل – فكرة تطوّر مبنيّ على الجودة ويكون ضمن حدود ثابتة يقع الالتزام بعدم الخروج عنها أبدا وهي حقوق الإنسان والعمل وحماية التطوّر البيئي. إن الترابط الجديد والاختلافات الجديدة تكمن في باطنها على خطر قد يحولها الى صراع عنيف بين البلدان وبين القارّات وبين العاملين والعاملات اذا لم تفضّ – وفي جوّ خال من ثقافة الارهاب والحرب – في اطار الاعتراف المتبادل بين الأطراف واذا لم يكشف عن فشل الثقافة السياسية الليبيرالية المحصورة في اختيارات البنك العالمي والصندوق الدولي للنقد والشركات المتعدّدة الجنسيّات. إن اللوائح الاجتماعية والبيئية وحدها غير كافية في التجارة العالمية. يجب تصميم وبناء نموذج آخر للتطوّر والعولمة.

3- إن الثقافة السياسية التي هي قاعدة "النموذج الاجتماعي الأوروبي" تتراجع اليوم - حتى في أوروبا - أمام ضربات المؤامرات. وعلى عكس ذلك فإنه بإمكان أوروبا أن تعمل الكثير في كافة الميادين الحاسمة لمستقبل المجموعة العالميّة اذا كانت قادرة على المضيّ قدما في بناء أبعادها السياسية الخاصة بها بتقييم ميزات نموذجها الاجتماعي . في عالم مترابط لا يمكن الدفاع عن الحقوق الا بتوسيعها.

وعلى صعيد الاتفاق الدستوري فإن شي جي أل CGIL قيّمت الجانب الأكثر ايجابية أي ادماج وثيقة نيس، دون أن تسكت عن تضاربات وحدود الاتفاق : غياب نبذ الحرب وغياب المواطنين المهاجرين المقيمين ، ذلك القسم الثالث الذي قد ينفي ما أكدته وثيقة نيس.

4- لعبت شي جي أل Cgil في الماضي ولا زالت تلعب دورا هاما جدا في حركة السلام، رابطة التزامها بالعلاقة بين تأكيد السلام ونبذ الحرب وامكانيّة الدفاع عن حقوق العمل والمحيط وعن تطويرها وتوسيعها.

إن نبذ العنف والارهاب التزام أساسي للنقابة. فالارهاب - الذي لا يتمتع بأي عذر- يتفشى بسهولة كبيرة في الفقر والحروب. إن التعايش والحوار بين الثقافات هما الردّ الوحيد على قلة الأمان وعلى صراع الحضارات.

بلد تزداد أزمته شيئا فشيئا.

5 - القضايا والمشاكل ليست كلها ناتجة عن سياسة حكومة الوسط اليميني. ولكن اذا درسنا بدقّة السياسة التي اتبعتها الحكومة فإننا نجد أن لها مسؤوليات وأخطاء جليّة ممّا يمكن من القول بأن خطورة هذه الأزمة هي بالذات فشل سياسة حكومة برلوسكوني، من السياسة

الاقتصادية – المضادة تماما الى ما يجب أن تكون عليه - الى عدم التدخّل لمنع المضاربة بالاسعار اثر دخول اليورو؛ من عملية زعزعة استقرار سوق الشغل بمراجعة المادة 18 وبالقانون 30 الى قانون بوسّي- فيني الذي لا يعترف للمهاجرين بحقوق أساسية للجنسية، الى قوانين الوزير موراتي بشأن المدرسة.

هذه اختيارات حصلت في محاولة لنفي الاعتراف بدور النقابة والممثلات الاجتماعيه وفي محاولة التخلص من ثقافة القواعد ورفض دور المؤسسات المستقلة والهيئات المحلية الحرة وصولا الى مشروع الاصلاح الدستوري المضاد.

6- في هذه الأخطاء ساهمت كوفيندوستريا بشكل مباشر وبصورة عامة ساهم فيها نظام الشركات والمؤسسات الذي وقف الى جانب الحكومة بغية خلق صراع اجتماعي. حاولت ادارة كوفيندوستريا الجديدة الخروج من هذا الجوّ لما توصلت الى اتفاقات مهمة مع النقبات شي جي ال Cgil ، شيزل Cisl ، ويل Uil على المستوى القومي في كافة البلاد.

إن أحداث الرأسمالية الايطالية التي حصلت أخيرا هي تأكيد على جانبين سلبيين هما : الميول نحو الاحتكار المحمي؛ استعمال آلية الدين لمساعدة الستلاء على أنشطة تجارية منحصرة في ميادين ضيقة ولكنها تدرّ الأرباح الطائلة.

شي جي ال Cgil تتحدّى اليوم كوفيندوستريا وتدعوها الى مبارزة حول تقييم العمل والاستثمارات في المعرفة ومساندة العرض باللجوء الى سياسة عمومية منتقبة وذات أهداف محدّدة كمحور استراتيجي بديل لخيارات التنافس المبني على تخفيض التكاليف والحقوق.

دور شي جي ال Cgil

7- إن المؤتمر الخامس عشر يعترف بالقدرة الكبيرة التي تميّزت بها شي جي ال Cgil ومنخرطيهها ومناضليها وإطاراتها في التمسك بالتحاليل والنقد والاقتراحات والتعبئة والكفاح بشكل يمكنها من مواجهة القضايا الحقيقية وابقاء الطريق مفتوحا أمام التغيير وأمام الخيار البديل لسياسة الوسط اليميني الفاشلة.

كانت شي جي ال Cgil هي الأولى - بإضراب فبراير 2003 - التي أعلنت للبلاد بكل وضوح التراجع الصناعي وكانت الأولى التي طرحت الاقتراحات لتفادي نتائجه وتداعياته . حقق يوم 23 مارس أكبر تعبير عن الجانب السياسي للعمل وعن مركزيته الاجتماعية. بالنسبة لشي جي ال Cgil يظلّ مهماً جدًا لها أن تحافظ - حتى بالنسبة للمستقبل - على المسألتين الكبيرتين التي ظهرتنا ذلك اليوم : الدفاع عن الحقوق والصلة بين هذه الحقوق والحرية.

بعد الانقسامات العسيرة التي سبقت وتلت ميثاق إيطاليا والاتفاق المنفرد مع الميكانيكيين ، بحثت شي جي ال Cgil ، في إطار ما هو ممكن وعادل ، عن استعادة البحث والمبادرة مع شيزل Cisl ومع ويل Uil . ناضلت شي جي ال Cgil من أجل حماية وتحسين مستوى السياسات التعاقدية ابتداء من التأكيد الصريح عن قيمة العقد القومي للشغل وعن مرجعية النقابة في التعاقد.

U اقتراح ومشروع عال U

8- لقد وصلت إيطاليا حقًا الى مفترق الطرقات. إذا لم يقع تغيير في الاختيارات والقيم والأولويات فإن البلد سوف يبتعد عن أوروبا وسوف يهوي في أزمة لا حلّ لها. إن المؤتمر الخامس عشر لشي جي ال يؤكّد عن ضرورة مشروع عال، يقوم على القيم وعلى

اختيارات ومحتويات وأهداف ووسائل وعزم وحبّ مدني لإعادة بناء إيطاليا والنهوض بها.

هناك حاجة لتغيير جذري وعميق يقوم على بعض المحاور الأساسية: مركزية العمل وجيدته؛ الهدف الى طريق عال للنهوض الاقتصادي يرتكز على المعرفة والتجديد والتعليم والمساندة الى جانب تحويل الاستثمار من العوائد الى التجديد والى البحث عن المنتج؛ برمجة النهوض الاقتصادي برمجة ديمقراطية يتبع المساهمة فيها في اطار توسيع الرخاء المعتبر كعامل للنهوض وإعادة التوزيع وبسياسة جبائية مختلفة؛ اعادة بعث مركزية الجنوب؛ دور قويّ للمؤسسات التي تمثل المجتمع ومن بينها شي جي ال.

9- أوّل هدف لسياسة التغيير يجب أن يكون مقاومة عدم استقرار الشغل الذي هو اليوم المصيبة الكبرى التي لا تطاق .

شي جي ال تعتبر أنه من الضروري قيام نظام استثنائي وتدرجي لتحويل وجهة الاقتصاد والانتاج وأن يكون مرفوقا بسياسة شغل مستقرّ وقويّ. إن التدخّل قصد منع وقوع الاصابات والحوادث في العمل والالتزام بإعادة تحديد اقتراحات جديدة في سياسات الاستقبال وادماج المهاجرين يكون جزءا لا يتجزأ من هذا النضال.

10- اذا كانت الضرورة هي مشروعا حقيقيا لإعادة بناء القواعد الانتاجية والبنيات التحتية المادية وغير المادية والخدمات للبلاد فإن مثل هذا المشروع القوي يتطلب أموالا كبيرة. لهذا الغرض يذكر المؤتمر الخامس عشر لشي جي ال الى البلاد ضرورة ميثاق جبائي جديد يرتكز على اختيارات تنبئى صراحة النمو المتأني من دخل

الشغل وجرايات التقاعد وتتبنى سياسة مساندة الاستثمار تحويل شركات تحويلًا منتقيا.

تقترح شي جي ال تعديل في نظام الضرائب على الاجور الضعيفة وارجاع الضرائب المجمعّة وايجاد توازن للضريبة بين عوائد رأس المال والملكية ودخل الشغل.

إن طبيعة مثل هذا الاتفاق تقرّ بقاعدتين : أن لا يكون هناك منطق مرحلتين، بين الاصلاح واعادة التوزيع، وأن العدل المنشود يكون نتيجة اختيار يصحّ سياسة كانت قد أضرتّ بدخل الشغل جرايات التقاعد كما لم يضرّ بها أي نوع آخر من الجباية.

مكافحة "العمل الأسود" هدف أساسي وفي نفس الوقت شرط لأي اتفاق جبائي بين الشغل والشركات والجنسيّة.

إن المسؤولية العمومية باتت أساسية في تحديد قفزة الى الأمام في عدّة ميادين: البحث والعطاء التكويني، سياسات البنيات التحتية ، ادارة الأرض، سياسات استقطاب رؤوس الأموال والنموّ الممكن المحافظة عليه.

في هذا الإطار فإنّ التجديد وإصلاح "الولفر" ومسؤوليته المتزايدة في الادماج الاجتماعي يمثل لشي جي ال هدفا حاسما. إن "الولفر" هو وسيلة لنموّ الاستثمار والتشغيل معا.

Uشي جي ال مستقلة وديمقراطيةU

11- نقابة واحدة، شي جي ال، منغمسة في قدرتها على أن تتجدّد ومنغمسة في الشغل وتحوّلاته، قادرة على السيطرة على الميدان وعلى توجيه النموّ وقادرة على الوقوف في الميدان بصورة مستقلة وبمشروع عال، يمكن لها أن تضع نصب عينيها هدفا طموحا لبناء مركزية الشغل والحقوق.

كل هذا يتطلب نقابة، شي جي ال، قوية بالتعدّات التي بداخلها وقوية بالعلاقة الديمقراطية مع جميع العمّال. بالنسبة لشي جي ال تظلّ حرية العمّال والديمقراطية منها وهدفا لا يمحي. الاتفاقات والشروط يجب أن يصادق عليها بالاقتراع الديمقراطي. إنه من الضروري - حتى عن طريق التشريع - بناء اطار قواعد من شأنها أن تقيس تمثيل القوى الشعبية وأن تعطي ضمانات للمناهج الديمقراطية، بعد التجارب الداخلية في النقابات.

12- في هذا الميدان، كما هو الحال في ميادين أخرى، لم تسطع شي جي ال أن تتوصّل الى اتفاق وحدويّ مع شيزل و ويل.

إن المؤتمر الخامس عشر يعيد التأكيد على أن التعدّد، الموجود داخل الثقافات المختلفة وفي حساسية النقابات الكونفيدريالية، يمثل قيمة يجب الانطلاق منها للبحث عن خلاصات ونتائج وحدوية وتقليص مجال الاختلافات.

إن شي جي ال، بموجب وثيقة انشائها، تعتبر الوحدة النقابية اختيارا استراتيجيا وتقرّح اليوم على شيزل و ويل العمل معا من أجل وثيقة برنامج لقيم النقابة الكونفيدريالية.

13- تصادف السنة التي ينعقد فيها المؤتمر الخامس عشر لنقابة شي جي ال سنة احياء مرور مائة عام على نشأة الاتحاد العام للشغل . شي جي ال سوف تحتفل به على المستوى الأعلى وبالطريقة الأمثل. إن الاحتفال بمرور مائة عام سيوجّه خاصة الى الشباب والأجيال الجديدة والى كل أولئك الذين يتساءلون عن اي نموذج اجتماعي يجب بناءه. هذا هو صميم الاقتراح السياسي للمؤتمر الخامس عشر لشي جي ال : إن مشروع انطلاق جديد للبلاد لا يكون له معنى

ولا تكتب له الحياة الا اذا وجّه بكلّ صراحة الى الأجيال التي تمثل الحاضر وخاصة تلك التي تمثل المستقبل، من عالم الشغل والبلاد.

الأطروحة الأولى.

U تحدي الشغل والعولمة : الأهداف والاقتراحات.U

إن السؤال الأساسي المطروح اليوم على النقابة، في عصر العولمة، هو كيفية إعادة بناء شبكة حقوق اجتماعية وحقوق الشغل على مستوى قومي. إن نبذ الحرب والعنف والارهاب وتطوير وتوسيع حقوق الشغل والمحيط هما أمران مترابطان غير قابلان للفصل بينهما : فالسلام هو الاستراتيجية الوحيدة المعقولة للبقاء على قيد الحياة في عالم شامل ومترابط.

ضرورة الإصلاح في الاتجاه الديمقراطي داخل الامم المتحدة. يجب إعادة ترتيب جديد بين درجات المؤسسات (الامم المتحدة ووكالاتها) والمؤسسات المالية التي يجب اصلاحها بدورها. (الصندوق القومي للنقد، البنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة) حتى يقع تخطي عدم تناسب المستوى السياسي مع المستوى المالي).

من الممكن أن ترى البلدان النامية في طلب توسيع الحقوق على أنه أداة لحماية ظروف الدول الغنية أكثر منه كاختيار لمساندة النمو. وهذا يجبرنا على أن نتحمل مسؤولية مباشرة تجاه ذلك الهدف عن طريق التعاقد القومي والأجنبي والمتعدد الجنسيات.

يجب اتباع سياسات ناجعة لنموّ هذه البلدان ابتداء من محو كافة الديون وتنشيط موارد أخرى لنموّها (ضريبة توبين 0,7% من الدخل القومي) بتحويل وجهة الأرصدة المخصّصة للمصاريف

الحربيّة. ومعا يجب أن نطالب بتطبيق اللوائح الاجتماعية والمحيطيّة
والنفطيّة في العلاقات التجارية.

إن النموذج الاجتماعي الاوروبي، كخيار ممكن للنموّ الشامل يحتاج
- لوجوده - الى وجود اوربا سياسية. وهذه تحتاج بدورها -
لوجودها - الى وجود دستور. شي جي ال عبّرت في حينه بمناسبة
الوثيقة الدستورية الاوروبية عن رأيها الايجابي تجاهها دون أن
تخفي حدودها وتناقضاتها (غياب نبذ الحرب والجنسيّة للمهاجرين
القاطنين، وعدم تطابق الجزء الثالث مع الجزئين الاول والثاني).
يوجد اليوم خطر ان يموتان احدهما الآخر: الفارق بين الواقع والجدل
الاوروبي ينتج ضياع الحبّ وقلة الثقة؛ قلة الثقة هذه أصبحت وسيلة
تستعمل لإبعاد المستقبل الاجتماعي الاوروبي شيئا فشيئا.
الاطروحة الثانية.

النقابة الاوروبية والعالمية

يجب اعادة تحديد اقتراح لكافة القوى التقدّميّة والسياسية والاجتماعيّة
- وقبل كل ذلك يجب تحديد ثقافة بديلة - للفلسفة القائمة خلف
النموذج الانجلو سكسوني للنموّ - تكون هي الأخرى شمولية. يجب
على التمثيل الاجتماعي أن يختار بعدا يكون فوق البلدان المنفردة
ك تجربة لنجاحته.

عبّرت شي جي ال عن رأيها الايجابي بنشأة المركزية النقابيّة
العالمية ليس كمجرّد عملية جمع لشي جي ال عالمية و شي ام تى
ولكن كتشكيكة جديدة تشمل أيضا تلك النقابات غير المنخرطة اليوم
بهذه او بتلك المركزيّة. بالنسبة لشي جي ال اعادة بعث كونفيدريالية
نقابيّة عالمية جديدة يعني انشاء منظمة أكثر تمثيلا وأقرب للعاملين
والعاملات، أكثر نقابيّة، أكثر تعدديّة وأكثر شموليّة ووحدة.

إن الكونفيدريالية النقابية الأوروبية تعبر اليوم عن مبادرة نقابية أقلّ من الضروري وأقلّ من طاقتها. يجب بناء استراتيجية تعاقدية مستقلة. ولتحقيق ذلك يجب أيضا تعزيز الديمقراطيات الداخلية.
الأطروحة الثالثة

U الدفاع عن الدستور. اتمام الانتقال السياسي – المؤسسي

ان الدستور الذي نشأ من المقاومة ومبادئها الأساسية وقيمتها والمركزية الموكولة للشغل كلها مقومات تألف تراث وإن شي جي ال مدافعة عنه وإنها لستدافع عنه : لهذا الغرض ستكون حاضرة يوم الاستفتاء المقام للمصادقة على تعديلات حكومة الوسط اليميني للدستور وستكون حاضرة للتصويت بالغائها.

بالنسبة لشي جي ال فحتى التعديلات الذي يعتقد أنها صالحة – علما بأنه يستحيل تعديل تلك الأجزاء التي تمثل الهوية والقيم – لا يمكن ادخالها بمجرد الأغلبية البرلمانية.

يجب الدفاع عن الاستفتاء كوسيلة وأداة بتوازن جديد بين عدد التوقيعات اللازمة لتنشيطه والنسبة المطلوبة للنصاب.

إن القضية السياسية الدستورية التي فتحها نظام القطبين يجب أن يتم. يجب اظهار- بصفة أوضح - دور كل جانب سياسي على أنه تجمعات تحمل استراتيجيات وبرامج بديلة، ودور القوى السياسية، التي هي تعبير عال عن تمثيل المصالح وحاملة لقيم مستقلة. بمعنى آخر هناك حاجة أكبر الى السياسة في دائرة التمثيل الحزبي وهي دائرة التمثيل الاجتماعي، دون الخوف من بروز جانب على حساب الآخر او تعدي هذا الجانب حدود الآخر او فقدان الاستقلالية.

إن واجبات ووظائف النقابة يجب أن تقوم وتنمو في ظل الاستقلالية التامة وفي اطار علاقات نقابية مأكدة ومنظمة. هذا هو الغرض الذي

ترمي اليه دوما شي جي ال عن طريق الهدف التي تنشده وهو قانون يتناول التمثيل وممارسة التمثيل.

الأطروحة 4

U إيطاليا وأزمتها. مشروع شي جي ال U.

يجب اعادة تحديد نموذج جديد للتنمية من خلال سياسة اقتصادية جديدة وسياسة جديدة للدخل. لهذا الغرض يجب تحقيق : اعادة بناء دورة بحث على مستوى القاعدة في القطاعات الاستراتيجية؛ ايجاد مشاريع قومية كبيرة محدودة العدد ولكن ذات قيمة استراتيجية كبيرة. تقوية العاملين الاقتصاديين من خلال تدخّل يساند نموّ حجم الشركات؛ تشغيل الدوائر الصناعيّة على صعيد التّجديد؛ تجديد العلاقات الصناعيّة وتطوير النموذج التعاقدى ونموذج الأجور؛ مركزية موضوع الديمقراطية الاقتصادية؛ انطلاق تحويل جذري في عالم خدمات الشركات؛ اختيارات البنيات التحتية المادية وغير المادية، ابتداء من الجنوب، للنظام المدرسي والتكويني، وللرفاهية.

يجب مراقبة المالية العمومية من جديد : الاصلاح والنموّ يغديان بعضهما البعض وفي نفس الوقت؛ سياسة المرحلتين مرفوضة اليوم. الضرائب لا يجب أن تخفّض ولكن يجب تعديل وقع مختلف الضرائب بحيث يحوّل العبء الملقى على الشغل والاستثمار الى العوائد الرأسمالية. شي جي ال تطالب بزيادة الضرائب على العوائد المالية والعقارية، وتسليط الضرائب على الثروات الكبيرة واستعادة الضريبة السابقة على الميراث. يجب مراجعة الضرائب على الأشخاص واستعادة تلك الشرائح التدريجية المقتصرة اليوم على دخل الشغل وجرايات التقاعد ؛ يجب ارجاع ما جمّع من الضرائب ؛ يجب مراجعة نظام الاستقطاعات المعفاة من الضريبة لحلّ مسألة

العاجزين على دفع الضرائب. من الضروري الرجوع جدّيا الى مقاومة المراوغة والتهرّب من الضرائب .

السياسات العمومية عليها أن تلعب دورا كبيرا ذا وزن في تنظيم السوق وفي المجال الاقتصادي من خلال سياسة الميزانية ويجب تحديد مقاسات قانونية ومراقبة الاحتكارات الطبيعية.

لمواجهة موضوع النموّ مواجهة كاملة يجب ايجاد ضوابط لتأكيد شرعيّة الادارة العمومية والشركات.

إن خصوصية الخدمات ذات الطابع الصناعي (الطاقة، النقل، الاتّصالات، الى آخره...) لم تسمح من نشأة عناصر اقتصادية جديدة كما لم ينتج عنها الاستثمار ، حيث تركّزت في بعض الحالات في عوائد وسلط في أياد قليلة.

يجب تجاوز الاختلافات التي نتجت عنها.

إن تثمين وتوجيه التدخّل العمومي للنهوض بمنظومة ايطاليا يجب أن يشمل الادارة العمومية وبالخصوص في ميدانين اثنين : منظومة الاملاك العمومية والرفاهية والتجديد والبحث.

ينطوي الشغل العمومي في حدّ ذاته على اربعة فرص كبيرة : فهو يضمن الحقوق الأساسية للأشخاص، ويمكن من التّركيز الانتاجي، وهو حدّ ومخفر مراقبة للشرعيّة.

وعنصر آخر مهمّ جدّا لنموّ مختلف يكمن في نظام تعليمي جيّد أساسه الحقّ المضمون والمعترف به في الدراسة يخوّل الجميع من الدخول الى مدرسة عمومية جيّدة. هي اختيارات تحسّينية : الدراسة الاجبارية فورا حتى السادسة عشرة، وحتى الثامنة عشرة في نهاية هذه الدورة التشريعية. استقلال المدرسة والجامعة ومعاهد البحث؛ نظام تربوي وتكويني على مدى الحياة.

البحث في ايطاليا يتناقص شيئاً فشيئاً. يجب الرجوع - في آجال محدّدة - بالعلاقة بين النفقات في البحث والدخل القومي الى معدّل اوروبا بزيادة استثمار الشركات في البحث ولو بجرّ الشركات الصّغرى.

من أجل سياسة جديدة لنموّ دائم فإنه من الضروري تحديد الموقع. لافائدة في التمويلات المتساقطة هنا وهناك، بل يجب تكريس المساعدة المالية والتنظيمية الى برامج متكاملة للنموّ المحلي .

شركات محدودة الحجم، اختصاصات في الأنشطة التقليدية، نموّ صغير في الأسواق العالميّة، نقل وتوزيع مؤسّسات التّحويل، قلة كفاءة قطاع الخدمات، المالية وغيرها : هذه هي النقط التي يجب تناولها ومواجهتها من أجل سياسة تهدف الى اخراج البلاد من الأزمة.

إن تجديد البلاد يمرّ كذلك من خلال اعادة التوازن الجغرافي. يحتاج الجنوب الى سياسات عمومية أكثر وأحسن نوعيّة، من خلال تنشيط تدفق الموارد تكون مرّكزة على : التجديد وعلى نشر المعرفة وانتقاء نوعيّةها وعلى انشاء رأس مال اجتماعي وعلى تدخّل دائم في البنيات التحتية واحياء عمليّة مواجهة التنظيمات المفيوزيّة. وازضافة الى اقتراح سياسة صناعيّة وسياسة خدمات هدفها انشاء الظروف الملائمة للنموّ فهناك أيضا الضرورة لسياسة تعاقدية كونهيرالية جديدة تراعي - الى جانب الرفاهيّة - المواضيع المتعلقة بالتّجديد.

حتى يمكن مساعدة الشركات الأكثر تهديدا بالمزاحمة العالميّة فإن البنيات الماديّة تلعب دورا هاما جدّا (المواني والطرق والشبكات والطاقة وأنابيب المياه والاتصالات). يجب ايجاد مخطّط لكافة البلاد يملأ الفراغات بالجنوب ويخفّض من الاختناق بالشمال.

يجب الانتباه الى منظومة النقل، فكل قطاع منها يمثل عناصر حساسة جدًا ويكمن على امكانيات مهمة لنموّ البلاد. يجب ايجاد قواعد وموارد مالية وبرمجة للتدخل.

ان استراتيجية النموّ يجب أن يكون هدفها تحويل "اقتصاد التّذبذب" الى اقتصاد رخاء وتكون يقظة لاستعمال الموارد استعمالا مستمرًا وأمثلة. يجب تزويد البلاد بسياسة طاقة تلتزم فعلا ببروتوكول كويوتو.

الأطروحة 5

التشغيل قويّ ومستقرّ

يقع عالم الشغل اليوم وسط نظام غير مسبوق ولا مثل له في التفتيت والتلاشي والتقليل من الحقوق والحماية. يجب ارجاع عالم الشغل الى الوحدة والمطالبة بلعب دور والعمل على البروز والظهور، وزيادة فسخ المجال حتى للعمل غير القارّ، وللعمل القارّ الفقير، وللعمال المهمّشين، وذلك لتمثيلهم والكلام عنهم. هذه هي الأبعاد التي يجب البحث خلالها عن "ميثاق جديد مع المواطنين".

ان تعديّ القانون 30 يعني قلب الفلسفة: يجب الغاء كافة اللوائح التي تجعل العمل مؤقتًا وغير قارّ، فهذه اللوائح تزرع هيكله الشركات وتجعلها تصبح فقيرة وتضعف التعاقد الجماعي ويجب استبدالها بلوائح وحقوق بديلة بكاملها.

شي جي ال تقترح مفهوما موسّعا بشأن الوظيفة والاستخدام، عن طريق اعادة تحديد مفهوم العامل "كموظف اقتصادي" يقابله التّساوي في الحقوق والحماية والتكلفة التي تواجهها الشركة.

وهذا يعني أن عقد الشغل لوقت غير محدّد يكون هو الشّكل الطبيعي للعمل ضمن النشاط الطبيعي للشركة، ولذا يجب مطاردة العقود

"المرنة" التي تكون مجرد استثناء فقط. هذا يعني التقليل من أشكال العقود التي ليست لوقت غير محدد ليس فقط بالعمل على تحويلها تدريجيًا الى عقد عمل مستقرّ ولكن أيضا بزيادة تكاليفها؛ يعني استرجاع علاقة التناسب بين التعب والمجهود في العمل والراتب العادل وما معه من حقوق عالميّة فيوسّع بهذا الشكل في وثيقة حقوق العمّال.

هجرة الشركات او فروعها وعولمتها وتشغيلها بالمقاوله من الباطن وانتقالها الى مكان آخر وبيعها لا يجب أن يسقط من الأعلى بشكل سلبي ولكن يجب أن يوجّه، ابتداء من معارضة – ولو في الخدمات العمومية – اللجوء الى الخارج بذريعة انخفاض تكلفة الشغل.

يجب توسيع حقوق التعاقد ، ابتداء من عقود الاعلام والابرام. وبصفة مماثلة يجب مراجعة اللوائح حول العامل الشريك.

يجب التّدخل لمنع حصول ظاهرة اغراق السوق عن طريق الاستعمال غير الصحيح للتعاون والقطاع الثالث. يجب الاعتراف بقيمة المعرفة والتّكوين داخل نظام تعليمي وجامعيّ مفتوح للجميع ويكون جيّد التّوعيّة. يجب الأخذ في الاعتبار بالأمان والوقاية ورفاهية العمّال كإطار عام لإعادة بناء الحقوق العالميّة.

يجب ضمان نظام عالمي جديد للإعانات الاجتماعية والحماية يكون متكاملًا مع الرفاهيّة. اللجوء الى الإعانات الاجتماعية يجب ان يربط بكامل سياسات الشغل النّاشطة (التّدخل للتكوين وتحسين مستوى التّكوين وتثمين القدرات والمهارات ، استعمال الأرصدة بنسبة 0,30) هنا يظهر اقتراح "عقود الادماج" المرتبط بشدّة مع نماذج ولو جديدة لمساندة الدخل.

مقاومة الشغل "الأسود" يجب ان تكون أولوية من أولويات البلاد. هذا هو الشرط الأساسي لأيّ ميثاق جبائي ممكن بين أسباب الشغل والشركة والمواطنين. يعني يجب التصرف لاستعمال القمع ولكن بشكل انتقائي ومؤقت ويكون مرفوقا بإجراءات تساعد الشركات التي تظهر استعدادها للخروج من عدم الشرعية وتوسوية وضعها ويرفوق بإجراءات لمساندة مخططات استقرار الضمانات الاجتماعية للعمّال وتأهيلهم.

الأطروح 6

U حقوق المهاجرين

الهجرة ظاهرة في تزايد ومتنوعة، فهي تشمل الهاربين من الحروب والديكتاتوريات والتجارة بالنساء والأطفال والباحثين عن العمل أو عن تحسين ظروفهم الشخصية. يوجد اليوم ما يقارب 3 ملايين أجنبي يقطنون بلادنا بصفة شرعية ومئات الآلاف لا زالوا غير شرعيين، ناهيك عن الذين ينتظرون منحهم شهادة الإقامة. شي جي ال تعتبر أن وجود المهاجرين في بلادنا عامل يثري مجتمعنا. ان القانون الذي أصدرته حكومة الوسط اليميني خلقت - لأسباب دفاعية فقط - "حقا ثنائيا" : القانون بوسّي- فيني خاطئ وإذا جمعنا تناقضات هذا القانون مع تناقضات القانون 30 - في ادارة سوق الشغل وعقد الإقامة - وجدنا سببا آخر لإلغائهما.

هناك حاجة الى قانون جديد بشأن الهجرة شريطة أن لا يعيد مبادئ ووسائل الفترة التشريعية السابقة ولكن يكون متميزا بلوائح جديدة تنصّ على :

(أ) انشاء شهادة إقامة من أجل البحث عن العمل،

ب) اغلاق مراكز الإقامة المؤقتة، ج) انشاء شبكة وسائل للإدماج،

د) تحويل صلاحيات تجديد شهادات الإقامة الى المؤسسات المحلية. كما يجب التدخّل للحصول على : تسوية وضع المقيمين في البلاد بصفة غير قانونية؛ ضرورة المصادقة بسرعة على قانون بشأن حقّ اللجوء؛ توسيع حقّ التصويت في الانتخابات الإدارية؛ تعديل القانون بشأن الحصول على الجنسية الإيطالية؛ توافق عدد الموظفين بالإدارات الفصليّة.

إن التزام شي جي ال، المستمّدة قوتها من حضور العمّال والعمّالات المهاجرين ضمن منخرطيتها – كما هو الحال أيضا بالنسبة للمثّلين الموكّلين – يظهر خاصّة على صعيد التعاقد. يجب على المبادرة النقابيّة أن تزيل العقبات أمام التساوي الفعلي في المعاملة.

الأطروحة 7

U دولة اجتماعية شاملة، ناجعة وذات جيدة. U

نظام الرّخاء ضعف خلال السنوات الأخيرة وانحطّ مستواه: من ناحية استنفذت مخصّصاته واعتماداته، ومن ناحية أخرى تعرّض الى اصلاحات مضادّة كما هو الحال في التفويض القانوني بشأن التعاقد. وكلّ حتى يتسنى للخواص من زيادة حريّاتهم الى أن وصل الأمر لجرّ ما تبقى من القطاع العمومي. إن ش جي ال تناضل من أجل مستقبل مخالف تماما لهذا الوضع : عموميّة الحقوق الاجتماعيّة واستحقاقها. نظام رخاء جديد بإمكانه أن يواجه العمل المؤقت وعدم الأمان، قادر على أن يكون عنصر نموّ جيّد ، وقادر على الاستجابة للحاجات الجديدة في العصر الحديث. رخاء يرتكز على فكرة دولة

عقلانيّة قادرة على تثمين الاختلافات دون الطّموح الى فرض نموذج أخلاقي معيّن.

هناك ضرورة ملحة لزيادة الموارد العموميّة المخصّصة للرّخاء لتقليص الفارق بين المصاريف الاجتماعية الاوروبية والايطالية. وهذا لا يتماشى لا مع تخفيض الضرائب ولا مع فكرة "النقل من هنا الى هناك"، أي تخفيض مصاريف بعض البنود لصالح بنود أخرى. يجب التأكيد على مركزيّة دور النظام العمومي ليس فقط عند برمجة وتحديد قواعد ومقاييس الجودة ولكن في ادارة الخدمات ابتداء من الصّحة والتّعليم.

يجب تحديد أهداف وأولويات لنظام جديد للولفر.

من بين الأولويات نجد ضرورة تمكين الشباب من الدخول تحت مظلة الرّعاية الاجتماعية وهو أمر محروم منه اليوم العديد. وعلاوة على سياسة مساندة الدخل فيجب التّمكين من الحصول على المسكن، من الوصول الى القروض والى الخدمات. ففي هذا الاطار يصبح الاستثمار في الطفولة امرا له معناه.

بالنسبة لنظام الضمان الاجتماعي فإن أولويّة اليوم هي معارضة القانون المصادق عليه سنة 2004، وتقويّة وادماج أدوات الاصلاح المؤرّخ 1995. المتقاعدون (والذين ستيتقاعدون) لهم أن يحصلوا تلقائيّا على اعادة تقييم العملة حسب التضخّم المالي الحقيقي وإعادة توزيع الثروة المنتجة في البلاد على الجرايات. ثم إن الضمانات الأخرى المقامة الى جانب الضمانات الاجتماعية والتي اختارها العامل بكلّ حريّة يجب أن تكون إضافيّة الى الضمان العمومي لا أن تحلّ محله. من أجل هذا يجب أن تضمن جراية محترمة للعمل

والعاملات الذين ليس لهم عمل مستمرّ والى الشباب بتغطية أكبر وبالاعتراف بعمل الرعاية.

ثم إنه مهمّ جدًا أن يقع تحقيق اختبارات قادرة على استعمال موارد الشيوخ بسياسة جدية للشيوخ الناشطين بإنشاء شبكة خدمات اجتماعية صحيّة وحرية الاستمرار تلقائيًا في العمل بعد استيفاء شروط التقاعد.

يجب التّشديد على مجتمع تكون فيه الخدمات وتنظيم وقت المدن وأوقات العمل على شكل يسمح من العلاقات بين الأشخاص وعائلاتهم. بالنسبة للنساء فإن السياسات الاجتماعية القادرة على مساندة تشغيلها وعلى تحقيق أهداف ليزبونا، هي سياسات حاسمة.

كما يجب التّشديد على الحقوق في النظام الاجتماعي الصّحي. نعيد اقتراح اجراء شبيه بالدخل الأدنى للاندماج الذي ألغته الحكومة. ان نموّ المجتمع المتعدّد الديانات يتطلّب كذلك حمايات صحيّة جديدة. مكافحة الضعف الاجتماعي يعني اشهار الحرب على الأميّة.

يجب تحقيق ادماج الخدمات الاجتماعية – الصحية بالكامل، بتقييم المواطن للوقاية والعلاج مأكدين الحقّ في الصّحة للجميع وازالة قوائم الانتظار والمساهمة الماليّة. يجب اعطاء الأولويّة الى انشاء صندوق قومي لعدم الاكتفاء الذاتي.

ثم انه من الضروري الاعتراف بقيمة عمل العلاج باستثمار كبير (يستوجب الاعتراف بالمكافأة والحقوق) لتتمين المهنة الاجتماعية – الصحيّة.

إن قيمة البعد المحلي ذاته هو الذي يؤكّد معارضتنا الشديدة للإصلاح الدستوري قيد الموافقة عليه الذي يكسّر وحدة البلاد وعموميّة الخدمة

الصحيّة المقدّمة. لذا فإنه من واجب الدولة أن تعيد تحديد الحقوق واستحقاقها وتمويل المستويات الأساسية.

دور ناجع من قبل القطاع العام بإمكانه أن يتمّ ويقمّ تجارب الخواص التجارية (التي تتابع الربح) والخيرية (التي لا تتابع الربح) حيث لا يجب أن يسمح من احتسابها للضغط على الخدمات وكأداة لاغراق العقود.

من الأساسي تقييم المساهمة الديمقراطية للمواطنين والمنظمات لتحقيق علاقة ايجابية للتطوُّع، والمنظمات والمساعدات الاجتماعية. لكلّ هذا فإنه من الضروري اعطاء قوّة ونوعيّة للتعاقد بشأن السياسات الاجتماعية التي تكون قادرة على تمثيل مصالح المواطنين والعاملين والمتقاعدين.

الاطروحة 8

U السياسات التعاقدية U

الموقع الأول جوليلمو ايبيفاني

مصادق عليه من قبل اللجنة المديرية.

إن اقتراحنا بشأن السياسات التعاقدية لا يمكن أن لا تأخذ في الاعتبار مناطق الثور والظل التي ميّزت نتائج السنوات الأخيرة : الزيادة الصافية للأجور كانت أقلّ من ارتفاع التضخم المالي؛ نظام المراجع والترقيّة جامد منذ زمان؛ رجوع الى التكتيف في المستويات التي ليس بها اختصاص مهني؛ تأخير مستمرّ عن توقيع العقود القومية للشغل؛ انعدام مراجعة آلية احتساب التضخم.

التعاقد على المستوى الثاني خلال العشرة سنوات الأخيرة كان أغلبه غير كافي وكانت نتائجه مختلفة داخل ذات الفئة بين الشمال والوسط والجنوب. الحدود الأكثر وضوحا التي ظهرت كانت تهتمّ تنظيم

الشغل والتغييرات التي نتجت من اعادة تنظيم الشركات وتحويلها وهجرتها. في هذا الإطار زادت الفوارق في الأجر بين الرجال والنساء.

في إيطاليا حصل انتقال الثروة نحو الربح والعوائد أما الأجر والرواتب فقد تعرّضت الى تدهور وانخفضت انخفاضا الى أدنى المستويات في أوروبا.

يجب على النقابة أن تضع على الطاولة اقتراحا سام يميّز سياستها التعاقدية لإعادة القوة التعاقدية وقوة الأجر والرواتب واللوائح على جميع مستويات التعاقد ولجميع أنواع فئات الشغل.

إن مؤتمرنا يمتييز بمركزية قيمة الشغل. يجب القيام بحملة سياسية متجددة في فحواها التعاقدية تكون ذات طابع قبول وليس فقط طابع دفاعي، سواء بالنسبة للأجور أو للحقوق.

تعيد شي جي ال تأكيدها على أن نظام قواعد التعاقد يجب أن يكون واحدا لكلّ العقود ، العمومية والخاصة، وتنبه عن وجود مسألة أولية وهي : تحديد دور وواجبات ووظائف كلّ من : العقد القومي ، العقد الجهوي، العلاقة مع سياسات التعاقد في اوروبا والتعاقد الكنفيدرالي القومي.

العقد القومي يظلّ الوسيلة الوحيدة السائدة والضرورية للمساهمة في الدفاع عن القدرة الشرائية والمكافأة ولزيادة الأجر التعاقدية وكذلك لضمان حقوق متساوية في كامل الوطن. يجب إيجاد قواعد ومراجع وشروط ثابتة للعقود، ابتداء من التضخم ، واعتبار استعمال أقساط الانتاجية مما يسمح للفئات في محيطاتها المستقلة، أن تحدّد شروط التجديد وتحديد مطالب الأجر وان تجيب على مقتضيات ما يتغيّر في اللوائح ومراجعة الاحاطة.

التعاقد الجهوي يجب أن ينتشر ويؤهل من جديد، انطلاقاً من التعاقد مع الشركات أو مجموعات الشركات، في حالة عمل عمومي، والارشادات والتوعية في حالة التعاقد على عين مكان الشغل. هذا التعاقد لا يجب حصره وتصغيره؛ بالعكس، يبقى مركزيّ يمكن المفوضين والعمال من لعب دور حقيقي في التدخّل والمداولة بشأن تنظيم العمل والصحة والأمان وظروف وأوقات العمل والاعتراف بالمستوى المهني وكل ما يفوضه العقد القومي للشغل الى مكان العمل وتوزيع زيادات مختلفة في الأجور وبأقساط يجب تعزيزها.

تعاقد قومي، بالموقع، بالدائرة وما يتبع لها. دون المساس بأولوية خيار مستوى الشركة، فإن شي جي ال، قصد نشر التعاقد الجهوي، تعتقد أن العقود القومية بإمكانها اللجوء الى هذا المستوى أيضا الذي لا يجب أن يكون إضافي الى مستوى الشركات ولا مضادا له. شي جي ال تعتقد من الصالح، في محيط التعاقد الجهوي، تجربة عمليات تعاقدية بين الفئات، دون المساس بمرجعية صاحب التعاقد.

إن المصادقة المشهودة للعمال والعاملات بشأن كلّ ما يمسّ بالشروط وبالاتفاقات تعتبره شي جي ال ملزما لها.

أوروبا. يجب اعتبار مستوى تعاقدّي للشركة يكون فوق نطاق البلاد.

الكونفيدرالية الأوروبية للنقابات عليها أن تلعب دور المتفاوض. دور كونفيدرالي في التعاقد الميداني والاجتماعي. ضرورة فتح مرحلة جديدة للتعاقد الكونفيدرالي بالميدان تبرر بكلّ وضوح.

الاطروحة 8 أ

الموقع الأول جيانى رينالدينى

اقتراحنا بشأن السياسات التعاقدية يجب أن يكون قويا ومنطقيا ملتزما
بمركزية العمل كخيار أساسي لمشروع اجتماعي جديد.

خلال هذه السنوات وزّعت اختيارات الحكومة وكونفيندوستريا دخلا
على حساب العمل والتقاعد، منتجة بذلك العمل المؤقت. في هذا
الوضع قامت شي جي ال بمعركة جدية ضد القانون 30 للدفاع عن
الدخل وعن العقد القومي.

التعاقد على المستوى الثاني – وإن كانت نتائجه مختلفة داخل الفئات
وفي المناطق المختلفة – كان في مجمله غير كاف. إن الحدود الأكثر
وضوحا في مبادرتنا التعاقدية تهم تنظيم العمل والتغييرات التي
حصلت تبعا لتحوّل الشركات وهجرتها. في هذا الإطار اشتدّ الفرق
بين أجور الرجال والنساء وفق نظامين تعاقديين وساءت ظروف
العمل.

في إيطاليا حصل انتقال الثروة نحو الربح والعوائد أما الأجور
والرواتب فقد تعرّضت الى تدهور وانخفضت الى أدنى الانخفاضات
في أوروبا.

يجب على النقابة أن تضع في الميدان اقتراحا سام يميّز سياستها
التعاقدية لاعادة القوة التعاقدية وقوة الأجور والرواتب واللوائح على
جميع المستويات التعاقدية ولجميع أنواع فئات الشغل.

إن مؤتمرا يمتييز بمركزية قيمة الشغل. يجب القيام بحملة سياسية
متجددة في مفاوها التعاقدية تكون ذات طابع قبول وليس فقط طابع
دفاعي، سواء بالنسبة للأجور أو للحقوق.

تعيد شي جي ال تأكيدها على أن نظام قواعد التعاقد يجب أن يكون
واحدا لكلّ العقود، العمومية والخاصة، وتنبّه عن وجود مسألة أولية

وهي : تحديد الأدوار والواجبات والوظائف حيث اُتضح أن النظام التعاقدى الحالى أصبح في أزمة. إن المسألة ليست تحديد قواعد العقد القومي المقبل يحصل باتفاق عام ولكن تحديد سياسة تعاقدية ونظام تعاقدى ينظم العلاقات الصناعيّة لفترة غير قصيرة وبالتالي تحديد دور ووظيفة التمثيل الاجتماعى.

العقد القومي يمثل الأداة الحاسمة ويجب تقويته ورفض القواعد والنماذج التي تؤدى الى نظام تعاقدى فيديرالى. القدرة الشرائية والوضع الاقتصادى وأفساط الانتاجية وتوزيع الثروة يجب أن تكون مراجع العقد القومي. على المنظمات النقابية أن تقيم بكلّ حرية وتقرّر كيفية الموازنة والتوفيق بين طلباتها الخاصة مع مراعاة هدف اعادة التوزيع والثروة والزيادة الفعلية للأجور والرواتب على المستوى القومي بما ذلك اعتبار الظروف الاجتماعية في عمومها، من الضرائب الى الأمان الاجتماعى.

هدف المستوى الثانى للتعاقد يجب أن يكون تنظيم العمل وظروف العمل والانتاجية والجيدة والمستوى المهني في أماكن العمل. سوف لن يكتفى التعاقد بمجرد المداولة بشأن جائزة الميزانية أو قبول العلاقة بين زيادة الأجور والرواتب وميزانية الشركة. يجب اعادة التأكيد في المستوى الثانى عن قيم التعاون والعدالة والتساوى واحترام الاختلافات (في الجنس، والدين...)

التعاقد المحلى والميدانى وفي الدوائر. دون الاخلال بالخيار الأولوى لمستوى الشركة فإن شي جى ال ترى أن العقود القومية للفئة يمكن أن تعتمد كذلك هذه العقود المحلية التي لا يجب أن تكون اضافية الى عقود الشركات أو مضادة لها.

تعتقد شي جي ال أنه من الصّالح – في اطار التعاقد المحلي – تجربة التعاقد بين الفئات، يكون هدفها الصّريح توحيد الشغل. شي جي ال تعتبر استفناء العمّال بشأن كل ما يمسّ سواء بالمبادئ أو الاتفاقات لازم لها.

أوروباً. يجب اعتبار مستو تعاقدى محلي واجتماعي. هناك حاجة برزت بقوة وهي ضرورة فتح مستوى تعاقدى لحجم شركة يفوق حجمها حجم المستوى القومي. الكنفيديرالية الاوروبية للنقابات عليها أن تلعب دور الطرف في التعاقد.

الدور الكونفيديرالي في التعاقد المحلي والاجتماعي. هناك حاجة برزت بقوة وهي ضرورة فتح مرحلة جديدة للتعاقد الكنفيديرالي الميداني نظرا للوزن التذي تميّزت به الخيارات السياسية الاجتماعية المحلية ونظرا لخيارات المساندة الاقتصادية والأمان البئوي. الاطروحة 9

المساهمة باعتبارها المحور الاستراتيجي لإعادة تصميم البلاد وقيم الكنفيديرالية والاستقلال والوحدة.

U الموقع الأول جوليلمو ابييفاني

U مصادق عليه من قبل اللجنة المديرية

إن المجتمع الايطالي بحاجة الى مساهمة أكثر لتعزيز الديمقراطية. يجب اعادة تحيين كافة القنوات التي سمحت في السنوات الماضية بفترة غنيّة بالمساهمة الديمقراطية على المستوى القانوني والسياسي والاجتماعي.

في أماكن العمل تمثل المساهمة المحور الاستراتيجي لاعادة تحديد تشكيلة جديدة للسلطة . في نفس الوقت يجب العمل على ثلاث منابع

مختلفة تمام الاختلاف : توسيع التعاقد؛ اتمام انتخاب الممثلين عن العمال للآمان والممثلين المحليين وتعميم التمثيل النقابي الوجودي؛ كسب أشكالاً جديدة من المساهمة.

داخل النقابة يجب تحديد اشكال المساهمة الديمقراطية للمنخرطين ولكلّ العمال والعمالات في الاختيارات التي يستقرّ عليها الرأى. هذ الاتفاق الداخلي للنقابات أكيد وملحّ للغاية. تؤكّد شي جي ال التزامها للبحث عن الاتفاق الوجودي ولكي يقع تشريع خاصّ يستوعب الاتفاق ذاته. ثم انه ضروري جداً أن يقع التأمل والتفكير بشأن أشكال المصادقة الديمقراطية على مبادئ المطالبة النقابية والاتفاقات حول التعاقد المحلي.

مساهمة أكثر وسياسة أكثر للنقابات يعني بالضرورة أيضاً أكثر كنفيديرالية. فكرة كنفيديرالية عالية تقع في مشروع يحدّد الهوية والاقتراح السياسي بأكثر دقة. إن ظهور اتجاهات سياسية – برنامجية متعاقبة بينهم يجعل تحديد مشروع نقابي للتخاطب وفقه يصبح ضرورياً .

إن ذات الوحدة النقابية لا يمكن لها التستغناء عن بناء مشروع مشترك . فذات التعددية – التي لا يمكن القضاء عليها - بين الكنفيديراليات اذا لم تواجه هذا البحث المشترك تتعرض لخطر انشاء حاجز يصعب تجاوزه عوض أن تمثل ثروة. لهذا الغرض نطلب من شيزل وويل أن نعمل معا لتحديد ميثاق برنامجي لقيم النقابة الكنفيديرالية.

الأطروحة 9 أ

اقتراح قواعد جديدة للديمقراطية والتمثيل لآحياء قيم واستقلال ووحدة الكنفيديرالية.

U موقع عليه من قبل 26 عضو باللجنة المديرية

إن المجتمع الايطالي في حاجة الى مساهمة أكثر لتعزيز الديمقراطية. يجب اعادة تحيين كافة القنوات التي سمحت في السنوات الماضية بفترة غنيّة بالمساهمة الديمقراطية على المستوى القانوني والسياسي والاجتماعي.

في أماكن العمل تمثل المساهمة المحور الاستراتيجي لاعادة تحديد تشكيلة جديدة للسلطة . في نفس الوقت يجب العمل على ثلاث منابع مختلفة تمام الاختلاف : توسيع التعاقد؛ اتمام انتخاب الممثلين عن العمال للآمان والممثلين المحليين وتعميم التمثيل النقابي الوجودي؛ كسب أشكالاً جديدة من المساهمة.

شي جي ال تعيد التأكيد على ضرورة قانون بشأن التمثيل والديمقراطية النقابية وتتوي أن تبحث مع شيزل وويل عن اتفاق حول فحوى القانون كما حصل الأمر سابقاً للوظيفة العمومية. شي جي ال ستقدم لا محالة خمسة اقتراحات يقع انجاز بعضها عن طريق القانون وبعضها عن طريق اتفاق بين النقابات، تهمّ تعميم انتخاب الممثلات النقابية الموحدّة Rsu في جميع أماكن العمل وقواعد دقيقة لتقديم مجموع المبادئ والشروط والمفوضين للمداولة وطرق الاقتراع بشأن مشاريع الاتفاق واللجوء الى الاستفتاء. على اية حالة فإن شي جي ال – وحتى كسب القانون- تعتبر هذه القواعد لازمة وستطبقها على منخرطها.

المادة 18 من النظام الأساسي للعمال يجب توسيعها الى الشركات التي تستخدم أقل من 16 عاملاً. أكثر مساهمة وأكثر سياسة للنقابات يعني بالضرورة أيضاً أكثر كنفيديرالية. فكرة كنفيديرالية عالية تقع

في مشروع يحدّد الهوية والاقتراح السياسي بأكثر دقة. إن ظهور اتجاهات سياسية – برنامجية متعاقبة بينهم يجعل تحديد مشروع نقابي للتخاطب وفقه يصبح ضروريًا .

إن ذات الوحدة النقابية لا يمكن لها الاستغناء عن بناء مشروع مشترك . فذات التعددية – التي لا يمكن القضاء عليها - بين الكنفيديراليات اذا لم تواجه هذا البحث المشترك تتعرض لخطر انشاء حاجز يصعب تجاوزه عوض أن تمثل ثروة. لهذا الغرض نطلب من شيزل وويل أن نعمل معا لتحديد ميثاق برنامجي لقيم النقابة الكنفيديرالية.

الأطروحة 9ب

**المساهمة كمحور استراتيجي لاعادة تصميم البلاد
والقيم والكنفيديرالية والوحدة والاستقلال.**

U الموقع الأول جيبي رينالديني

U موقع عليه من قبل 11 عضو باللجنة المديرية

يحتاج المجتمع الايطالي الى مساهمة أكثر لتعزيز الديمقراطية. يجب اعادة تحيين كافة القنوات التي سمحت في السنوات الماضية بفترة غنية بالمساهمة الديمقراطية على المستوى القانوني والسياسي والاجتماعي.

في أماكن العمل تمثل المساهمة المحور الاستراتيجي لاعادة تحديد تشكيلة جديدة للسلطة لصالح العاملين والعاملات. مركزية العمل وتوسيع الحقوق لكافة العاملين والعاملات المقررة من قبل المؤتمر الأخير يمثل آفاق مبادرتنا لتوحيد العمل. شي جي ال تؤمن بضرورة تشريع يؤكّد على انتخاب الممثلين النقابيين في الشركات بموجب

التناسب والمصادقة على جملة مبادئ وشروط التعاقد على أنه حقّ ديمقراطي للعاملين والعاملات. بالنسبة لشي جي ال فإن هذا يمثل على جميع المستويات التزامها بهذا المنهج في التعاقد. إن القواعد المعمول بها اليوم في الوظيفة العموميّة تكوّن مرجعا هامًا يجب استكماله بالاستفتاء. في هذا الإطار يجب تحديد طرق وسبل منهج ديمقراطي وحدويّ مع بقية المنظّمات النقابيّة.

أكثر مساهمة وأكثر سياسة للنقابات يعني بالضرورة أيضا أكثر كنفيديرالية. فكرة كنفيديرالية عالية تقع في مشروع يحدّد الهوية والاقتراح السياسي بأكثر دقة. هذا المشروع يمثل أيضا شرطا لاستقلال النقابة. تصميم المشاريع والديمقراطيّة هما أساس اختيار الاستقلال السياسي والثقافي. في علاقتها مع السّلطة السياسية قد تصادف النقابة في طريقها حكومات عدوّة ولكنها لا تصادف حكومات صديقة تفوّض لها وظائفها الخاصّة.

إن ذات الوحدة النقابيّة لا يمكن لها الاستغناء عن بناء مشروع مشترك . فذات التعدديّة – التي لا يمكن القضاء عليها - بين الكنفيديراليات اذا لم تواجه هذا البحث المشترك تتعرّض لخطر انشاء حاجز يصعب تجاوزه. لهذا الغرض نطلب من شيزل وويل أن نعمل معا لتحديد ميثاق برنامجي لقيم النقابة الكنفيديرالية.

الأطروحة 10

شي جي ال ديمقراطيّة وممثّلة

شي جي ال كبرت خلال هذه السنوات. بإمكان المؤتمر الخامس عشر أن يشرع في تأمل جدّي في المشاكل والحدود التي أمامه انطلاقا من نموّ الانخراط .

تأمل المؤتمر يجب أن يواجه أولاً وبالذات استمرار الصعوبة التي تلاقيها النقابة كي يجدر لها أن تسمى نقابة نساء ورجال.

يجب إعادة النظر في هيكل تنظيمي لا يزال على عهد فورد. رغم الاعتراف بالتوزيع وفق منظومة أفقية وعمودية فيجب إعادة تصويب وجهتها نحو منظومة شبكية وتحقيق تمرکز ستراتيجي ووظائفي لاستيعاب المستحدثات التي تبرز في عالم الشغل. الى جانب هذا يجب أيضا التأكيد بحقّ على مركزية جديدة للميدان.

العمال والعاملات المهاجرين لاطاليا يعدّون اليوم بالملايين. حتى تمثيلهم في شي جي ال يجب أن يرافق - والأحسن أن يسبق - تحديد سياسة استقبال وجنسية.

مساهمة الشباب في حياة وادارة شي جي ال غير ملائمة على اطلاقا. يجب البحث عن حلول تمنع من الوقوع ثانية في خطأ قفزة جيل. الديمقراطية في شي جي ال تركز على تعدّيات مختلقة - ابتداء من قيمة اختلاف الجنس - وعلى مجموعة من القواعد تضمن شرعيّتها الكاملة ومرونتها. المطلوب هو التفكير في كيفية تعزيز ديمقراطيتنا الداخليّة والردّ الأحسن على مشاكل التمثيل والمساهمة والوحدة الكنفيديريالية.

المشاكل المطلوب حلّها والتي يجب افتتاح نقاش بشأنها في المؤتمر هي ثلاث : كيفية اختيار المجموعات المديرية؛ وظيفة الحكم الضامن للتعددية معهودة للكاتب العام؛ توزيع الموارد بالتضامن.